

علم أصول الفقه

١٤٠٣/٠٢/٠١

٧٧

مقدار ما يثبت بالاستصحاب

دراسات الأستاذ:

مهدي الهادي الطهراني

مقدار ما يثبت بالاستصحاب

- الفصل الثالث «مقدار ما يثبت بالاستصحاب»
- و نبحث تحت هذا العنوان عن مسألتين أساسيتين:
- إحداهما- ان الاستصحاب هل يثبت آثار القطع الموضوعي أيضا أو يختص بترتيب آثار القطع الطريقي؟
و هذا ما يصطلح عليه **بقيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي.**

مقدار ما يثبت بالاستصحاب

• **الثانية** - ان الاستصحاب هل يثبت من آثار القطع الطريقى ما يكون مترتبا على لوازم المستصحب أو ملزوماته العقلية كالأمارات أو يختص بالآثار الشرعية المترتبة على المستصحب؟ و هذا ما يصطلح عليه **بالأصل المثبت**،

• و فيما يلى نتحدث عن كل من المسألتين تباعا.

الأصل المثبت

• حدود ما يثبتته الاستصحاب من آثار القطع الطريقي
 • اشتهر بين المحققين مطلبان:

• ١- الفرق بين الأصول العملية و الأمارات من حيث ان الأمارات تثبت لوازمها مهما تعددت الوسائط بينها و بين المدلول المطابقى للأماره بخلاف الأصول.

• ٢- ان الاستصحاب يترتب عليه آثار المستصحب الشرعية إذا كانت تترتب عليه بلا واسطه أو بواسطة أثر و لازم شرعى لا عقلى.

الأصل المثبت

- و رغم اشتهار المطلبين شهرة عظيمة بل و ارتكازية الالتزام بهما في الفقه لم تذكر في كلماتهم أدلة واضحة تناسب تلك المرتبة من وضوح الفكرتين، و أيا ما كان فيقع البحث في مقامين:

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- **المقام الأول -** فى الفرق المذكور بين الأمارات و الأصول العملية، و لتوضيح هذا الفرق و تخريجه يوجد منهجان.

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- المنهج الأول - ما ذهب إليه المحقق النائيني (قده) من افتراض فرق ثبوتى بينهما استلزم هذه النتيجة أى ان سنخ المجعول فى باب الأمارات يختلف عنه فى الأصول العملية بحيث يترتب عليه هذا الفرق.

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- المنهج الثاني - ما يظهر من بعض كلمات صاحب الكفاية من قصور لسان جعل الحجية للأصول العملية عن ترتيب أكثر من الأثر الشرعي المطابقى بخلاف أدلة جعل الحجية للأمارات،

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- و هذا يعنى ان الفرق المذكور بين الأمارات و الأصول العملية يرجع إلى **عالم الإثبات** و مقدار دلالة دليل الحجية لا **عالم الثبوت**،
- و لازم هذه المنهجة انه يمكن ان يفرض عدم استفادة حجية لوازم أماره من الأمارات إذا فرض قصور دلالة دليل حجيتها عن إثبات حجية لوازمها و هذا ما تبناه السيد الأستاذ

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- و فيما يلي نتكلم عن كل من المنهجين.
- اما المنهج الأول - فقد أفاد المحقق النائيني (قده) في تقريره ان العلم له آثار و خصائص أربع مترتبة:

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

الصفية من حيث كونه حالة سكون و استقرار نفسي

الطريقة و انكشاف الواقع به

التحريك العملي باتجاه الواقع الذي تعلق به

التجيز و التعذير

خصائص العلم

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- ١- الخصيصة الصفية من حيث كونه حالة سكون و استقرار نفسى.
- ٢- خصيصة الطريقية و انكشاف الواقع به.
- ٣- خصيصة التحريك العملى باتجاه الواقع الذى تعلق به.
- ٤- خصيصة التنجيز و التعذير.

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- و **الأثر الأول** من مختصات العلم تكويننا و لا يمكن ان يقوم شيء مقامه إلا بأن يكون علماً حقيقةً،
- و **الأثر الثاني** هو المجعول في باب الأمارات حيث ان الشارع يحكم فيها بتتميم الكشف اعتباراً و جعلها علماً و طريقاً فتقوم الأمارات مقام العلم في هذه الخصيصة و تترتب عليه الآثار و الخصائص الأخرى،

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- و **الأثر الثالث** هو المجعول في باب الأصول العملية غاية الأمر
- تارة: يجعل الأصل كالعلم في التحريك و الجرى العملى على طبق الشيء على انه هو الواقع تنزيلا و تعبدا و هذا هو المجعول في باب **الأصول التنزيلية أو المحرزة**،
- و أخرى: يجعل الأصل كالعلم في المحركة من دون افتراض مؤداه هو الواقع و هذا هو المجعول في **الأصول غير التنزيلية**،

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- و على كل حال يكون ترتب **الأثر الرابع** على الحجة بالتبع لا بالاستقلال لأنه يرى استحالة جعل المنجزية و المعذرية لكونهما من أحكام العقل و لا يعقل للشارع تنزيل شيء منزلة حكم غيره.

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- و بناء على هذا التصنيف يثبت الفرق المذكور بين الأمارات و الأصول العملية إذ جعل الطريقة و العلمية في باب الأمانة يعني تتميم كاشفيتها و من الواضح ان الكاشفية الثابتة بالنسبة إلى المدلول المطابقى فى باب الأمانة بنفسها ثابتة بالنسبة إلى ملازماتها فلا محالة تثبت جميعا بتتميم كشفها،

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- و هذا بخلاف الأصول لأن المجعول فيها ليس هو تتميم الكشف بل مجرد الجرى العملى و هو لا يستلزم التعبد بالجرى العملى على طبق اللوازم التى لم تتم أركان الأصل العملى فيه.

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- و ناقش ذلك السيد الأستاذ: بأنه كما لا تلازم بين جعل الجرى العملى على طبق شىء و جعل الجرى العملى على طبق لوازمه كذلك لا تلازم بين جعل اليقين التعبدى بشىء و اليقين التعبدى بلوازمه و انما التلازم بين اليقين الحقيقى بشىء و اليقين الحقيقى بلوازمه و لا يوجد فى باب الأمارات الا اليقين التعبدى،

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- و من هنا اتجه الأستاذ إلى التفتيش عن الفرق بين الأمارات و الأصول بالمنهج الثاني الإثباتي و ملاحظة لسان أدلة جعل الحجية في كل مورد.

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- و لنا حول هذا النقاش تعليقان:
- الأول - ان إنكار المنهج الأول و انه لا فارق ثبوتى بين حجية الأمارات و حجية الأصول غير صحيح فان الفرق بينهما بالمقدار المذكور من قبل المحقق النائنى (قده) و ان كان يرد عليه ما أفيد إلا انه سوف يظهر وجود فرق ثبوتى فنى بينهما سليم عن هذا الاعتراض.

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- الثاني - يمكن للمحقق النائبي (قده) ان يدعى الفرق بين الأمارات و الأصول مبنيا على اختلاف المجعول فيهما بأحد تقرابين لعله روح مقصوده و ان كانت عبائر التقريرات قاصرة عنه.

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- ١- ان يريد دعوى الملازمة العرفية بين جعل الطريقة و تتميم الكشف تعبدا بالنسبة إلى شيء و جعل الطريقة و تتميم الكشف تعبدا بالنسبة إلى لوازمه بخلاف ما إذا كان المجعول مجرد المحركة و الجرى العملي،

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- و نكتة ذلك ان إعطاء الكاشفية لشيء حقيقة يستلزم كاشفيته بلحاظ اللوازم بخلاف إعطاء المحركة و اقتضاء الجرى العملي و انه لا يستلزم المحركة نحو اللوازم لأن المحركة نحو اللوازم في القطع الوجداني من نتائج الكاشفية نحوها لا من نتائج المحركة نحو اللزوم كما هو واضح.

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- و حيث ان التعبدية ملحوظة في جانب الجعل لا المجعول أى ان الجعل تعبدى و اعتبارى و اما المجعول فهو نفس الكاشفية و الطريقية فلا محالة تنعقد دلالة التزامية على جعل الكاشفية للوازم أيضا فى باب الأمارات دون الأصول.

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

• ٢- لو افترضنا عموم التنزيل في الحجية في أدلة كل من الأمارات و الأصول بمعنى دلالتها على التعبد بترتيب جميع الآثار الشرعية و العقلية المترتبة على المجعول في كل من الأمارات و الأصول مع ذلك بقي الفرق بينهما من ناحية ان المجعول في الأمارات حيث كان هو الطريقية و الكاشفية فيترتب عليها لا محالة حجية اللوازم لكون كاشفية العلم بشيء عن لوازمه من الآثار العقلية المترتبة على كاشفيته لذلك الشيء

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- بخلاف اقتضاء العلم للجري العملي على طبق المعلوم المجعول في باب الأصول فان الجري العملي على طبق اللوازم ليس من آثار الجري العملي على طبق المعلوم بل بينهما تلازم من باب الملازمة بين مقتضيهما أعنى العلم بالشيء و العلم بلوازمه.

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- إلّا ان هذا التقريب لا ينسجم مع تصورات المحقق النائيني (قده) في باب جعل الطريقة، لأنه يفترض تنزيل الأصل و الأمانة منزلة العلم في الآثار و اللوازم الشرعية و العقلية و هو لا يرى ذلك لاستحالة التنزيل بلحاظ أحكام غير الشارع من قبل الشارع، و انما يرى ان المجعول هو الطريقة و العلمية ابتداء لا بملاك التنزيل و النظر إلى الآثار، نظير المجاز الادعائي السكاكي،

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- و عندئذ يترتب عليه تلك الآثار للعلم التي تكون أثراً للجامع بين الفرد الحقيقي و التعبدى منه و منها المنجزية و المعذرية دون انكشاف اللوازم فانه أثر للانكشاف الحقيقي دون التعبدى.

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- و الصحيح: وجود **فرق جوهري ثبوتى** بين الأمارات و الأصول يصلح ان يكون منشأ للفرق بينهما فى مسألة حجية مثبتات الأماره دون الأصل، و ليس الفرق المذكور من ناحية جعل الطريقيه و الكاشفيه أو المحركيه و الجرى العملى،

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- بل قد عرفت بما لا مزيد عليه في بحوث الجمع بين الحكم الظاهري و الواقعي و بحث حقيقة الأصل العملي ان هذه الفروق المدعاة في كلمات الميرزا (قده) ليست فروقا جوهرية بل صياغية ترتبط بلسان الدليل، و هذه الفروق الصياغية و ان كان قد يترتب عليها بعض النتائج إلا ان هذه المسألة ليس منها.

الحكم الصادر
من قبل المولى
في مقام الحفظ
على الأهم من
الملاكات

الحكم
الظاهري

الفرق بين الأمارات و الأصول العملية

- و انما الفرق الثبوتى بين الأمارات و الأصول ما أشرنا إليه فى بحث حقيقة **الحكم الظاهرى** من انه عبارة عن **الحكم الصادر من قبل المولى فى مقام الحفظ على الأهم من الملاكات** و الأغراض المولوية الواقعية الإلزامية و الترخيضية المتزاحمة فيما بينها و ترجيح الأهم منهما على المهم،